كلمة السيدة الرئيسة

خلال اللقاء التواصلي بشأن إحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب

12 أبريل 2019

السيد المندوب الوزاري
السيدة ممثلة اللجنة الفرعية لمنع التعذيب
الأصدقاء، أعضاء هيئة الإنصاف والمصالحة
السادة السفراء
السادة ممثلي المؤسسات الوطنية
الصديقات والأصدقاء

أود في البداية أن أرحب بالسيد المندوب الوزاري وبالسيدة Catherine Paulet ممثلة اللجنة الفرعية للوقاية من التعذيب وبضيوفنا رئيس وأعضاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من إفريقيا الوسطى، الذين هم في زيارة دراسية للمجلس وفي ذات الوقت أصدقاؤنا وشركاؤنا بمجلس أوروبا وجمعية الوقاية من التعذيب، ومركز المراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة; *وفاعلين بالمجتمع المدني*، في هذا اللقاء التواصلي لاطلاع الفاعلين المؤسساتيين الوطنيين والدوليين والمنظمات غير الحكومية على آخر الترتيبات لإحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب.

لقد اختار المجلس أن يعقد هذا اللقاء في الفضاء الذي سيحتضن هذه الآلية، وهو الفضاء الذي ستنطلق أشغال تجديده وإعادة هيكلته خلال الأسبوعين المقبلين بشكل يستجيب للمتطلبات الوظيفية لأعضاء وإدارة وخبراء الآلية.

وبحضوركم اليوم، فإننا نقتسم لحظة سياسية وحقوقية ذات رمزية، تعبر عن الإرادة المستمرة للسلطات المغربية وباقي الفاعلين والتزامهم بالانتقال من مناهضة التعذيب المنصوص عليها في مقتضيات الاتفاقية ذات الصلة إلى مرحلة الوقاية من التعذيب عبر القيام بزيارات ميدانية لكل أماكن الاحتجاز والاعتقال التي يتواجد فيها أشخاص محرومون من حريتهم وتقديم تقارير عن ظروفهم والمعاملة التي يتلقونها.

إن لقاء اليوم هو كذلك لقاء للتأكيد على القطع مع مرحلة الانتهاكات، حيث إننا نتطلع اليوم إلى الوقاية من الانتهاكات وضمان قواعد دولة الحق والقانون داخل مراكز الحرمان من الحرية.

إن لقاء اليوم لإحداث الآلية هو تفعيل لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة وللمقتضيات الدستورية وخاصة الفصل 22 الذي ينص على أنه،" **لا يجوز المس بالسلامة الجسدية أو**

المعنوية لأي شخص، في أي ظرف ومن أي جهة كانت خاصة أو عامة. لا يجوز لأحد أن يعامل الغير تحت أي ذريعة، معاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة أو حاطه بالكرامة الإنسانية". كما أنه ترجمة عملية لتوصيات مختلف الآليات الأممية المعنية بمناهضة التعذيب والوقاية منه.

حضرات السيدات والسادة،

لقد اعتمد البرلمان بالإجماع القانون الحالي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في فبراير 2018 باعتباره تتويجا للمناقشات والندوات للجمعيات غير حكومية منذ 2010 التي ترافعت من أجل المصادقة على البرتوكول وإحداث الآلية الوطنية من جهة والتفاعلات والديناميات المؤسساتية وللفاعلين غير الحكوميين من جهة أخرى، واستقر الرأي بعد مراحل من التشاور، التوافق على إحداث الآلية ضمن المؤسسة الدستورية المكلفة بحماية حقوق الإنسان والتي تعتمد في مرجعتيها على كونية حقوق الإنسان وشموليتها وعدم قابليتها للتجزئة.

إن احتضان هذه الآلية من لدن المجلس يأتي انسجاما مع التوجه العام الذي نهجته أغلب الدول في هذا المجال، حيث إنه إلى حدود مارس 2019، بلغ عدد الدول الأطراف في البرتوكول الاختياري 89 دولة، من بينها 71، أحدثت آليات وطنية للوقاية من التعذيب؛ وأكثر من ثلثي هذه الآليات محتضنة لدى مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان منشأة بموجب مبادئ باريس.

فما هي المرتكزات القانونية للآلية الوطنية للوقاية من التعذيب

لقد أفرد المشرع فرعا كاملا من القانون الجديد للمجلس لصلاحيات الآلية (من المادة 13 إلى المادة 17)، حيث نص على أنها تقوم بزيارات إلى جميع أماكن الحرمان من الحرية، بإعداد التوصيات التي من شأنها تحسين أوضاع الأشخاص المحرومين من حريتهم على مستوى الممارسة والتشريع، وتمكينها من جميع المعلومات المتعلقة باختصاصها، وإجراء مقابلات خاصة دون وجود شهود.

إن الاستقلالية الوظيفية والمالية للآلية، هي كذلك قرار والتزام سياسي ومعنوي، يمكن على سبيل المثال وليس الحصر،أن نشير إلى بعض مرتكزات هذه الاستقلالية:

- إن المجلس الوطني، الذي يحتضن الآلية، مؤسسة دستورية مستقلة باعتبارها شخصا

اعتباريا من أشخاص القانون العام وتتمتع بكامل الأهلية القانونية والاستقلال المالي والإداري، (الفصل 3)؛

- اعتماده لمبادئ باريس التي تنظم المؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها ومبادئ بلغراد الخاصة بعلاقته مع البرلمان؛
- إحرازه على صفة "أ" من لدن التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية،باعتباره مؤسسة مستقلة طبقا لمبادئ باريس، وتتويجا لمقاربته وتدخلاته في طرح قضايا حقوق الإنسان وطنيا وإقليميا ودوليا؛
- اختيار أعضاء الآلية سيتم من بين أعضاء الجمعية العمومية للمجلس ضمن مسطرة شفافة واضحة دون تدخل من أية جهة، مع إعمال معايير البرتوكول ذات الصلة بالأعضاء المتمكنين من معارف مهنية وطبية وقانونية متصلة بالوقاية والمتوفرين على كفاءات وتجارب في مجال زيارة أماكن الاحتجاز وخبرة في مجال اعداد التقارير؛
- التفرغ الكامل لمنسق الآلية وأعضائها واشتغالهم طيلة الوقت، مما يعزز استقلاليتهم وتجردهم؛
- استقلال الآلية ومسؤوليتها في القرارات التي ستتخذها وفي التقارير التي ستنجزها، وفي المداولات التي ستقوم بها وفي الزيارات التي ستنظمها وفي خطة العمل والاستراتيجية اللتين ستعتمدها دون أي تدخل مهما كان نوعه ومن أي جهة كانت..
- تحديد بند موازنات مستقل مخصص للآلية من ميزانية المجلس؛
- توفير فضاء مستقل لاشتغال الآلية؛
- تفويض الأمر بالصرف لمنسق الآلية للقيام بمهامها بكل استقلالية (الفصل 59–قانون)؛
- الحماية القانونية لأعضاء الآلية بمناسبة القيام بمهامهم من أي تدخل أو ضغط قد يتعرضون له؛
- استفادة الأشخاص الذاتيين والاعتباريين الذين قاموا بتبليغ الآلية بأي معلومات صحيحة، من الحماية المقررة بالقانون؛
- حماية المعطيات الشخصية المحصل عليها من لدن الآلية؛
- الإعلان العمومي عن مباشرة الآلية لمهامها والتشوير الضروري للولوج لها.

وماذا عن تعزيز القدرات البشرية والأدبية

لقد هيأ المجلس الوطني الشروط الكفيلة بإنجاح مهام هذه الآلية، من خلال تنظيم عدة دورات

تدريبية حول ولاية الآلية لفائدة موظفي وأعضاء المجلس ولجانه الجهوية وعاملين في مجال الطب النفسي والشرعي وموظفي إدارة السجون وقوات الأمن والقوات المساعدة والدرك الملكي، ولفائدة منظمات المجتمع المدني.
كما استأنس بتجارب العديد من الدول التي تتوفر على آليات وطنية للوقاية من التعذيب،وتم إعداد دليل بشأن إجراءات الزيارات إلى أماكن الاحتجاز. باعتباره، أداة عملية تروم مواءمة منهجية الزيارات إلى مختلف أماكن الحرمان من الحرية بغرض تسهيل مقارنة النتائج التي تتوصل إليها الفرق الزائرة لهذه الأماكن.

الحضور الكريم

لقد نص القانون الجديد للمجلس على التعاون والتشاور والمساعدة المتبادلة بين الآلية واللجنة الفرعية للوقاية من التعذيب التابعة للأمم المتحدة، كما هو منصوص عليه بالبروتوكول الاختياري.
كما نص على أن الوقاية تتأسس على علاقة ثلاثية ما بين الدولة الطرف، أي المملكة المغربية، واللجنة الفرعية والآلية الوطنية، وتعتمد أساسا على مبدأ الحوار البناء والتعاون لضمان فعالية البرتوكول.

إننا على تواصل دائم مع هذه اللجنة، منذ زيارتها لبلادنا، من خلال اللقاءات المباشرة مع رئيسها ومع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، حيث عقد لقاء مع المندوب الوزاري في جنيف في فبراير الماضي ومع رئاسة المجلس في مارس الماضي كذلك، وإطلاع اللجنة الفرعية على أهم المستجدات التي تخص الخطوات القانونية والإجرائية المتخذة في مسلسل إنشاء هذه الآلية.

إن حضور ممثلي اللجنة الفرعية للوقاية من التعذيب هو الثاني من نوعه بعد زيارتها الميدانية في أكتوبر 2017، والتي أصدرت بخصوصه تقريرا يسجل الإصلاحات المهيكلة في مجال حقوق الإنسان ومجهودات السلطات العمومية لمنع التعذيب بما فيها لإصلاحات الدستورية والمؤسساتية والتشريعية وزيارتها لمراكز الشرطة القضائية والدرك الملكي وخلصت لتوصيات ذات الصلة بالسياسة لجنائية والسجنية وقواعد إنشاء الآلية وظروف الاعتقال والضمانات القانونية الأساسية بما فيها متابعتها لمشروع قانون المسطرة الجنائية.
وإذ يسجل المجلس الوطني لحقوق الإنسان بارتياح أهمية تقرير اللجنة الفرعية ومضمونه وخلاصاته فإنه يوصي السلطات العمومية بالعمل على نشره بما يفيد عمل المؤسسات المعنية

بحقوق الإنسان.

وأود، بهذه المناسبة، أن أؤكد أن إحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب لا بد أن يواكبه تسريع وتيرة الإصلاحات التشريعية ذات الصلة بمدونة قانون المسطرة الجنائية والقانون الجنائي.وفي هذا الصدد، أخبر السيدات والسادة أن المجلس سينظم لقاء، غدا، بين عدد من الخبراء والفاعلين حول مشروع المسطرة الجنائية من أجل تدارس مواضيع جوهرية لتدعيم مقترحاته، التي سيعرضها على البرلمان، من قبيل قرينة البراءة والحراسة النظرية، والاعتقال الاحتياطي، وهي أمور تدخل بطبيعتها في صميم مجالات تدخل الآلية واهتماماتها. وتعزيز الضمانات القانونية التي يخولها قانون المسطرة الجنائية للأشخاص المحرومين من حريتهم، من منطلق المقتضيات الدستورية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة.

كما سجل المجلس تعريف التعذيب بمشروع القانون الجنائي، الذي هو في طور المناقشة بالبرلمان، انسجامه مع تعريف الاتفاقية الدولية وعلى توسيع نطاق حماية الضحايا وتوسيع كذلك دائرة الأشخاص الخاضعين المساءلة الجنائية.وسنقدم ملاحظتنا في عدد من المقتضيات المقترحة

كما أننا بلورنا اقتراحاتنا حول مشروع قانون الخاص بتنظيم وتسيير المؤسسات السجنية. كما سنتابع المداولات بالبرلمان بخصوص المصادقة على مشروع قانون الطب الشرعي

الحضور الكريم

ونحن في هذا اللقاء التواصلي، لا بد وأن تكون للمستجدات مكانتها في أفق عملنا، وذلك أن مقاربة الحوار والاستماع في معالجة الشكايات ذات الصلة بحقوق الإنسان،قد أثبتت جدواها وأهميتها في الانكباب على عناصر حقوقية، الغير قضائية، وّالمجلس الذي تابع التعبيرات حول المطالب ذات الطبيعة اقتصادية واجتماعية لساكنة الحسيمة وجرادة وبملابساتها وظروفها ونتائجها يعلن أنه بالإضافة لنشره لتقريره حول محاكمات المعتقلين على خلفية الأحداث،**يعلن أنه سيستقبل، سينصت وسيتفاعل مع أمهات المعتقلين وعائلاتهم أولا و من ثم الفاعلين المدنيين على أن تعرض نتائج وخلاصات هذه الجلسات على الجمعية العمومية للمجلس التي ستتخذ الإجراءات الممكنة بخصوصها.**

حضرات السيدات والسادة؛

إنني سعيدة اليوم، بهذا اللقاء، ومعتزة بأن أعيش شخصيا هذه المرحلة،وأكون فاعلة فيها، وشاهدة على مرحلة تاريخية من مسار تدعيم حقوق الإنسان ببلدي، وأكيد أن عددا كبيرا من الأصدقاء والصديقات يتقاسمون اليوم معي هذا الشعور، لقد نجحنا في تداولنا، وفي تشاورنا وفي ترافعنا لإحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب. ومن المؤكد أننا سنعمل بجدية مع كل المتدخلين لإنجاح هذا المشروع حتى يؤتي ثماره ويعزز احترام حقوق الإنسان وحمايتها والوقاية من كل انتهاك لها.